البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الفرعي للسلطة المحلية بمحافظة الجوف:

# فرض هيبة الدولة وتجسيد وجودها في جميع المديريات

**■ خرج المؤتمر الفرعي للسلطة المحلية بمحافظة الجوف بعدد من المقررات والتوصيات المعنية بمختلف جوانب العمل المحلي مؤكداً على العديد من القضايا التي تمثل متطلبات مهمة لتعزيز مسار السلطة المحلية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. حيث أقر المؤتمر مايلي:**

## خلق اصطفاف وطني للدفاع عن الثوابت الوطنية

## ضرورة استكمال البناء المؤسسي للدواوين والمكاتب التنفيذية

## منح المديريات صلاحياتها لإقرار المناقصات والاشراف على تنفيذ المشاريع

## بناء ستة مجمعات حكومية في المديريات التي تفتقر لذلك

## تكاتف الجهود للقضاء على ظاهرة الثأر التي عزلت المحافظة

## تطوير تجربة المجالس المحلية وصولاً للحكم المحلي واسع الصلاحيات

- إقرار توجيه رسالة شكر وتقدير لقائد المسيرة التنموية والديمقراطية الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على رعايته الكريمة للعمل الديمقراطي وتعزيز ودعم تجربة السلطة المحلية وصولاً الى الحكم المحلي واسع الصلاحيات.

- يدين المؤتمر الفرعي كل ما تقوم به العناصر الخارجة على الدستور والقانون في بعض المحافظات من أعمال تخريبية ومن تحريض مناطقي، ونشر لثقافة الكراهية والبغضاء بين أبناء المجتمع وممارسة أعمال الشغب والعنف، والاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة وإثارة الفتن، وقطع الطرقات، وإقلاق السكينة العامة والمساس بالوحدة الوطنية، والسلم الاجتماعي.

- يؤكد المؤتمر الفرعي دعمه للقيادة السياسية ومعه جميع أبناء المحافظة ضد أية دعوات تنال من الوحدة اليمنية المباركة، مؤكدين أن أبناء محافظة الجوف سيكونون في طليعة المدافعين عن الوحدة.

- يدعو المؤتمر الفرعي كافة القوى الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وكل أبناء الوطن الى اصطفاف وطني واسع للدفاع عن منجزات الوطن وثوابته المبدئية وفي مقدمتها الوحدة والإلتفاف حول المصالح الوطنية العليا، ونبذ الخلافات والمصالح الحزبية الضيقة التي تؤثر سلباً على مسيرة الديمقراطية وعلى الوطن بشكل عام.

- يؤكد المؤتمر الفرعي على استمرار النهج الديمقراطي والعمل على حمايته والدفاع عنه للارتقاء بالحياة السياسية، وتوسيع المشاركة وتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة واحترام قيم الحرية والعدالة والمساواة في إطار الدستور والقوانين النافذة.

- يشيد المؤتمر الفرعي بتجربة المجالس المحلية ويدعو الى تطويرها وصولاً الى الحكم المحلي واسع الصلاحيات وبما يعزز من الإنجازات في إدارة كافة شؤون المجتمع المحلي مع مراعاة مسألة التناسق بين الصلاحيات المخصصة للسلطة المحلية والتدابير الخاصة ببناء قدراتها ومواردها المالية على ممارسة هذه الصلاحيات.

- إقرار الوثائق المقدمة للمؤتمر الفرعي مع ملاحظات مجموعات العمل المنبثقة عن المؤتمر الفرعي.

- اعتبار كلمة الاستاذ الشيخ يحيى علي الراعي رئيس مجلس النواب وكلمة الاخ محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي وثيقتين مهمتين من وثائق المؤتمر.

- يؤكد المؤتمر الفرعي على أهمية استكمال عناصر منظومة الحكم الرشيد بكافة مكوناتها وأبعادها المؤسسية والقانونية والإدارية والسياسية.

- يشيد المؤتمر المحلي بالدور الذي لعبه برنامج دعم اللامركزية والتنمية المحلية في المديريات المستهدفة بالمحافظة من خلال مكوناته الثلاثة (الدعم المؤسسي بالأثاث والأجهزة - الدعم المالي للموازنات - بناء القدرات والمساندة الفنية في مجالي إعداد الخطط الإستراتيجية والموازنات المحلية والمناقصات وتنفيذ المشاريع) كما يطالب بسرعة تنفيذ التجربة على بقية مديريات المحافظة خاصة وان العام القادم هو عام إعداد الخطة الخمسية الرابعة ٢٠١١-٢٠١٥م.

- تنمية الموارد المالية للسلطة المحلية والتي لا تفي بتنفيذ الحد الادنى من المشاريع وتقديم الخدمات حيث تعاني بنود هذه الموارد من التدني الشديد سواء في التحصيل (محلياً) أو التمويل (مركزياً)، لذلك لابد من اتخاذ حزمة من الإجراءات الهادفة الى تعزيز حصة المحافظة من الموارد المالية والتي منها بصفة عاجلة توفير موازنة استثنائية (من مصادر التمويل الوطنية أو الأجنبية عبر وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية) لتنفيذ مشاريع البنية التحتية وتحسين مستوى تقديم الخدمات بالدرجة الأولى واستكمال البناء المؤسسي للدواوين والمكاتب التنفيذية ومن ثم سيكون لزاماً على السلطة المحلية إحداث نقلة نوعية في مجال تحصيل الموارد المحلية والمشتركة.

- يشيد المؤتمر المحلي بالقرار الحكيم بعقد اجتماعات بين مجلس الوزراء والمحافظين ويوصي بديمومة وانتظام هذه الاجتماعات دورياً وتاصيلها قانونياً بإضافة مواد الى قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية تنظم انعقادها وتحدد المهام والمجالات والمواضيع المفترض تبادل الرؤى حولها والخروج بقرارات تنفيذية لها.

- يوصي المؤتمر المحلي باعتماد آلية لعقد اجتماعات نصف سنوية بين المجلس المحلي للمحافظة والهيئات الإدارية للمجالس المحلية بالمديريات التابعة لها يرأسها المحافظ لتكون بمثابة منتدى حوار فيما يتعلق بتقييم تنفيذ خطة المحافظة الاستراتيجية وتبادل المعلومات وتهيئة الفرصة لمناقشة القضايا التي تواجه صعوبات معينة مرتبطة بالتنمية في المحافظة.

- يوصي المؤتمر الفرعي بوضع آلية تنسيق واضحة المعالم بين الجهود الرقابية للمجالس المحلية من جهة والجهات الرقابية المختلفة من جهة أخرى وتكاملها وتطوير آلياتها وأساليبها وتكثيف وشمول عملياتها في سبيل كشف ومكافحة الفساد والتلاعب بالمال العام وتحقيق مبدأ المساءلة والمحاسبة على أن يبدأ ذلك بإنشاء فرع للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالمحافظة.

- نظراً للتفاوت الكبير في القدرات بين المديريات فإن المؤتمر المحلي يوصي بأن يتم تشكيل فريق مساند في المحافظة مكون من متخصصين من المكاتب التنفيذية وديوان المحافظة وذلك لمساندة ودعم المديريات في المجالات القطاعية أو الأنشطة الأخرى ذات العلاقة بعمل المحليات.

- يؤكد المؤتمر الفرعي على ضرورة إجراء انتخابات تكميلية للمجالس المحلية لمديريتي المطمة وخب والشعف وبعض الدوائر المحلية التي تعثرت فيها الانتخابات المحلية في مديريات (المتون، الغيل، العنان، الحميدات، المصلوب) خاصة وأنه تم تمديد فترة المجالس المحلية الحالية لثلاث سنوات قادمة على أن يكون ذلك قبل الانتخابات الداخلية النصفية للمجالس المحلية المزمع تنفيذها خلال الربع الأخير من هذا العام وكل ذلك من أجل تحقيق مبدأ شمول تمثيل المجتمع المحلي في المجالس المحلية لجميع الدوائر المحلية في إطار كل مديرية، وفي هذا الصدد لابد من إيجاد الحلول القانونية للقضايا المعلقة وإعادة انتخاب ممثلي المديريات في المجلس المحلي للمحافظة لمديريات (المتون، رجوزة، خب والشعف) وانتخاب ممثلي مديرية المطمة وانتخاب المقعد الشاغر لأحد ممثلي مديرية الزاهر والمقاعد الشاغرة في مديريتي (الغيل والحميدات) وممثل المجلس المحلي بالمحافظة في مديرية الزاهر.

- التاكيد على تجسيد مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب وتدوير الوظيفة العامة والعمل على تبسيط الإجراءات وحماية حقوق الملكية في إطار الدستور والقوانين النافذة.

- ضرورة استكمال شبكة الأمان الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بتنمية المجتمع وتوفير فرص العمل واكتساب مهارات وقدرات للتنمية المستديمة لتضييق دائرة الفقر.

- ضرورة تكاتف الجهود المركزية والمحلية من أجل القضاء على المشاكل الاجتماعية وأهمها ظاهرة الثأر المترافقة مع ظاهرة حمل السلاح والتي أثقلت كاهل المحافظة وتسببت في تاخيرها عن بقية المحافظات كونها تشكل تحدياً حقيقياً لكل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعتبر السبب الرئيسي لما تعانيه المحافظة من عزلة وتخلف اقتصادي واجتماعي وثقافي رغم تراثها الحضاري المؤغل في القدم.

- ضرورة تكاتف الجهود المركزية والمحلية لما من شأنه تمثيل الدولة بالشكل الذي يليق بها في جميع مديريات المحافظة وفرض هيبتها وتحقيق الأمن والاستقرار والتصدي لأية جماعة أو فئة أو فرد يحاول إقلاق السكينة العامة والخروج على النظام والقانون.

- عدم فتح أو إنشاء أي فرع لوزارة أو هيئة أو مؤسسة ما لم يكن ذلك ناتجاً عن خطة مدروسة لقيادة المحافظة ولا يرشح له أي شخص الا بعد اعتماده وصدور قرار الإنشاء من رئاسة الوزراء أو الوزارة المعنية بحسب الاحوال ووجود الاعتمادات لذلك.

- ضرورة الإسراع بإنشاء مدينة سكنية في عاصمة المحافظة تتكون من ١٠٠٠ وحدة سكنية مع المرافق العامة لتكون نواة للمدينة الحديثة، وفي هذا الإطار يطالب المؤتمر المحلي بإدراج المحافظة ضمن مشروع الرئيس الصالح السكني والزراعي للشباب ومحدودي الدخل.

- العمل على ربط محافظة الجوف بمشروع الكهرباء المعتمد على الغاز في مارب وتوسيع شبكة التوزيع لتغطي كافة مديريات المحافظة.

- التاكيد على ضرورة توسيع خدمات مياه الشرب ورفع نسبة المستفيدين وفق خطة استراتيجية للمحافظة تراعي ظروف كل مديرية.

- التاكيد على ضرورة توفير خدمات الهاتف الثابت بالألياف الضوئية لتشمل جميع المديريات وتطوير تقنية المعلومات والاتصالات باعتبارها عاملاً مهماً لكسر العزلة التي تعيشها المحافظة.

- الاهتمام بقطاع التعليم بمستوياته المختلفة نظراً لأهميته في بناء جيل متعلم قادر على الابداع والمشاركة في الارتقاء بمستوى المحافظة في جميع المجالات، وفي هذا الصدد لابد من توفير المعلمين وتحسين الإدارة التعليمية التي تعتبر من أهم عناصر العملية التعليمية إضافة الى ضرورة الاسراع بإنشاء وتشغيل المعهد الزراعي وكلية المجتمع وكلية التربية بعاصمة المحافظة والمعهد المهني بمديرية رجوزة لاستيعاب مخرجات التعليم العام، كما يطالب المؤتمرون بزيادة حصة المحافظة من المنح الدراسية الخارجية والداخلية نظراً لندرة التخصصات في المحافظة.

- ضرورة أن تشمل موازنة العام القادم ٢٠١٠م المشاريع الاستراتيجية المشار اليها آنفاً إضافة الى كلية التربية وكلية المجتمع ودار للضيافة في المجمع الحكومي بالمحافظة ومتحف للآثار ومجمع للسياحة والآثار والإعلام واستكمال الربط الكهربائي لجميع مديريات المحافظة وربطها بالمحطة الغازية في مارب وحدة الاطفاء والدفاع المدني وإصلاحية مركزية ومحطة تحلية للمياه بعاصمة المحافظة وصالة رياضية مغلقة ومركز ثقافي.

- ضرورة أن تمنح المحافظة قراراً سياسياً استثنائياً في مجال التنمية لانتشالها من واقعها المتاخر عن بقية المحافظات.

- ضرورة إيجاد سياسة إقراضية والية مبسطة تمكن المزارعين والجمعيات من الاستفادة من القروض المقدمة من بنك التسليف التعاوني والزراعي.

- توجيه الشكر والتقدير لفخامة رئيس الجمهورية وللحكومة على اللفتة الكريمة بدعم مزارعي القمح المحلي في الجوف لهذا العام.

- التاكيد على أهمية استكمال إنشاء المحاكم الابتدائية والنيابات على مستوى المديريات وضرورة تفعيل دور المحكمة والنيابة الاستئنافية وتواجدها بمركز المحافظة.

- التاكيد على أهمية إغلاق المدارس غير المرخص لها.

- يؤكد المؤتمر الفرعي على ضرورة اعتماد مدينة الحزم عاصمة المحافظة كمديرية وفقاً لأحكام قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية التي تقضي بأن المدن المتخذة عواصم للمحافظات تعتبر في حكم المديرية، كما يوصي المؤتمر الفرعي بإعادة النظر في التقسيم الإداري لمديريتي برط العنان وخب والشعف لاعتبارات المساحة والسكان والتنمية الشاملة.

- منح قطاع برط استقلالية كاملة مالياً وإدارياً واستكمال البناء المؤسسي لذلك وتفعيل دور وكيل المحافظة لشؤون برط وكل ذلك من شأنه تبسيط الإجراءات والمعاملات الحكومية وتفعيل الدور التنموي للسلطة المحلية بالشكل الصحيح.

- يدين المؤتمر الفرعي عملية نقل المعلمين ويطالب بعدم نقل أي معلم مستقبلاً ومحاسبة المتسببين في النقل.

- أشاد الحاضرون بالقرار التاريخي لفخامة الرئيس - حفظه الله - بانتخاب المحافظين باعتباره خطوة في الاتجاه الصحيح، وياسفون لتعثرها في محافظة الجوف ولكن يؤكد الحاضرون على ضرورة إعادة انتخاب المحافظ وفقاً لقانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية وتعديلاته لكي لا تكون محافظة استثنائية دائماً وكونه حقاً كفله النظام والقانون.

- بما أن المحافظة لها حدود مباشرة مع الجارة السعودية وبطول يقارب ٣٥٠ كم لذلك يطالب المؤتمر الفرعي باعتماد منفذ حدودي أو ضم أحد المنافذ القريبة مالياً وإدارياً لما لذلك من أهمية في تحقيق نهضة اقتصادية للمحافظة.

- يؤكد المؤتمر الفرعي على أهمية تفعيل الدور الارشادي والتوجيه الديني لنشر ثقافة الوسطية والاعتدال وتحصين الشباب فكرياً ضد دعوات التطرف والغلو.

- يؤكد المؤتمر الفرعي على أهمية تعزيز دور المرأة في الحياة الإدارية والتعليمية والسياسية واعتبارها نصف المجتمع وضرورة أن يكون لها دور مساند للرجل يتناسب مع حجم تمثيلها في المجتمع والحرص على أن تواكب المرأة في الجوف مثيلاتها في المحافظات الأخرى■